بحضور رئيس مجلس الوزراء ونوابه وأعضاء الحكومة :

البرلمان يستعرض البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للدولة

صنعاء/سبأ:

بدأ مجلس النواب أمس أولى جلسات أعمال فترة انعقاده الثانية للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي السابع برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي.

وفي مستهل الجلسة ألقى رئيس مجلس النواب كلمةً رحب فيها بالأعضاء الجدد الناجحين في الانتخابات التكميلية لملء المقاعد الشاغرة بمجلس النواب، واعتبرهم إضافة نوعية إلى الكوكبة البرلمانية في المجلس، متمنياً لهم النجاح في مهامهم البرلمانية.

ولفت إلى أن كافة أعضاء المجلس يمثلون اليمن بكاملها ، ويرعون مصالحها , ولا يمثلون الأحزاب السياسية التي ينتمون إليها, مشيرا إلى أن الوطن هو حزب الجميع.

وأفاد الراعي أن الانتخابات تعتبر عملاً سياسياً سلمياً يسهم في تطوير التجربة الديمقراطية في اليمن، في ظل الرعاية الحكيمة لفخامة الأخ الرئيس/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية .

وأشاد رئيس مجلس النواب بالمواقف الوطنية الشجاعة، لكل منتسبي القوات المسلحة والأمن ، الذين يسطرون ملاحم البطولة والشرف ، في ميادين الدفاع عن الوطن وأمنه واستقراره .

وأشار رئيس مجلس النواب، إلى أن أمام المجلس أعمالاً هامة وعديدة ينبغي على الجميع مضاعفة الجهود والعمل كفريق واحد لتنفيذها، وبما يخدم مصالح البلاد.

واستمع المجلس إلى رسالة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بشأن الإجراءات القانونية لملء المقاعد الشاغرة في مجلس النواب ، مبينة فيها عملية الاقتراع والفرز التي تمت في إحدى عشرة دائرة ونتائجها موضحة في هذا الصدد تعذر إنهاء الانتخابات في الدائرة (266) بمديرية منبه محافظة صعدة نظراً للأوضاع الأمنية في المديرية .

وأشارت إلى أن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء قررت إجراء انتخابات تكميلية في تلك الدائرة خلال ثلاثة أشهر وفقاً لأحكام المادة (108) من قانون الانتخابات والاستفتاء.

وذكرت اللجنة في رسالتها أنه تم تقديم بعض الطعون أمام المحكمة العليا بشأن إجراءات الاقتراع والفرز في بعض الدوائر ، وأن تقديم الأسماء لجميع المرشحين الفائزين لا يحول تقديم الطعون فيها دون قيام اللجنة العليا بإعلان أسماء المرشحين الفائزين ومنحهم شهادة الفوز بعضوية مجلس النواب وحضورهم اجتماعات المجلس.

هذا وقد أدى الأعضاء الجدد اليمين الدستورية وهم :-مهدي علي عبدالسلام عبدالله، صهيب حمود خالد ناجي الصوفي، فؤاد عبيد سعيد واكد، عبدالعزيز عبدالواحد علي الواحدي، صادق علي أبو يابس،إبراهيم أحمد صغير عبده المزلم، يحيى يحيى محمد صالح القاضي، أحمد محمد يحيى قبوع، هاشم عبدالله بن حسين الأحمر، وعبدالحميد أحمد علي حريز .

إلى ذلك قدمت الحكومة بحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور ونوابه وأعضاء الحكومة البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2010م تلاه على المجلس وزير المالية نعمان طاهر الصهيبي ,وجاء فيه :

إعمالاً لأحكام المادة (88) من الدستور ، والمادة (22) من القانون المالي ، والمادة (166) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب، يشرفني أن أقف أمامكم مجددا لأقدم لكم ونيابة عن الحكومة البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة للسنة المالية 2010 م وكذا الإطار متوسط المدى للموازنة العامة للدولة 2010 - 2012 م.

كما يسعدني، بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي رئيس وأعضاء الحكومة، أن أعبر لمجلسكم الموقر عن جزيل الشكر والتقدير على تفهمكم للظروف التي صاحبت إعداد مشاريع الموازنات العامة والتي حالت دون عرضه على المجلس في بداية الموعد الدستوري ، الأمر الذي يؤكد تنامي مستوى ونوعية التعاون الجاد بين الحكومة والمجلس، وهذا ما عكس نفسه على مستوى العلاقة التكاملية القوية والمستمرة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الهادفة إلى خدمة المصالح العليا للوطن .

إن مشاريع الموازنات العامة المعروضة على مجلسكم تمثل في مجملها البرنامج التنفيذي السنوي لمجموعة السياسات والإجراءات والمشاريع التي تأمل الحكومة تنفيذها خلال العام القادم 2010م، مسترشدة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وكذلك بالأولويات التي تسعى الحكومة من خلال تنفيذها لتسريع خطوات بلوغ الأهداف الواردة في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، وكلنا أمل بأن تتضافر الجهود في السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق تلك الأهداف.

كما أن مشاريع الموازنات العامة تأتي في ظل ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، فعلى الرغم من تجاوز بلادنا جزئياً لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وعلى الرغم من جهود الحكومة في تنفيذ حزمة السياسات المالية والاقتصادية والنقدية اللازمة لاحتواء تداعيات هذه الأزمة والحد من آثارها السلبية على الأنشطة الاقتصادية وعلى الموازين الكلية للاقتصاد من حيث مستوى عجز الموازنة، وحجم الدين العام، وعجز ميزان المدفوعات ومستوى العرض النقدي، إلا أن آثار الأزمة العالمية أظهرت بشكل قوي المخاوف والتحديات الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها بلادنا في ظل الاعتماد شبه الكلي على سلعة واحدة في تمويل الخزينة العامة وكمصدر أساسي للدخل من العملات الأجنبية. وفي ضوء الانخفاض المستمر الفعلي والمتوقع في الكميات المنتجة من النفط، فإن الأمر يستدعي تقييم الآفاق في المدى المتوسط والمدى الطويل، ويحتم علينا جميعاً في السلطتين التشريعية والتنفيذية الوقوف بجدية حيال هذه التحديات، والخروج بإجماع حول السُبل المتاحة والكفيلة بمواجهتها وبما يكفل تحقيق الإستقرار والنمو الاقتصاديين.

وانطلاقاً من حرص الحكومة الكبير على أن تكون موازنات الدولة متسقة مع متطلبات معالجة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وتلبية احتياجات وطموحات المجتمع، وفقاً لما تسمح به الإمكانات والموارد المتاحة، عمدت الحكومة إلى إعداد إطار متوسط المدى للموازنة العامة للدولة 2010 - 2012 م مستندة إلى التقييم الموجز لمستوى أداء الاقتصاد الوطني وتنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2006 - 2008 م بوجه عام وعلى النتائج الفعلية الأولية لعام 2009 م على وجه الخصوص، مما ساهم في توفير مقاربة علمية وعملية لواقع الاقتصاد الوطني ومستوى أدائه المتوقع خلال السنوات القليلة القادمة، إلى جانب معرفة درجة تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة العالمية والنتائج المترتبة على ذلك، وبهذا نكون قد وفرنا الأرضية المناسبة لتحديد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الاقتصاد الوطني والأولويات المجتمعية والتنموية التي نعمل جميعاً لتحقيقها، وكذا الموارد الاقتصادية المتاحة والمتوقعة وقدرة الاقتصاد الوطني على توظيفها بكفاءة لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف وطموحات.

لقد واجه الاقتصاد العالمي منذُ وقت مبكر من العام الماضي 2008 م تحديات غير مسبوقة تجسدت في أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأولية، تبع ذلك مباشرة مع الربع الأخير من العام الماضي بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي تأثرت بها كل الاقتصاديات الكبيرة منها والصغيرة ، وزعزعت استقرار النظام المالي العالمي ودخل الاقتصاد العالمي مرحلة من الركود والانكماش، ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي هذا العام تراجعا بنسبة 1ر1 بالمائة مقارنة بمعدلات نمو عالية تجاوزت الـ 4 بالمائة خلال الفترة 2004 - 2008 م، كما أن حجم التجارة العالمية يتوقع أن يشهد هو الآخر تراجعاً هذا العام بنسبة 12 بالمائة مقارنة بمعدل نمو 3 بالمائة العام الماضي.

ومع تفاقم آثار الأزمة العالمية، قامت العديد من الدول باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الاستثنائية تركزت على إنقاذ المؤسسات المالية الكبرى وتوفير التمويلات اللازمة للأنشطة الاقتصادية، وفي نفس الوقت دعم ومساندة القطاعات المتضررة.

وخلال الربع الثالث من هذا العام، ومع تحسن الأوضاع المالية نتيجة للتدخل القوي للحكومات، بدأت بالظهور ملامح تشير إلى أن الاقتصاد العالمي يمكن أن يخرج من الركود غير المسبوق، لكن مازال الطريق طويلا لمعالجة آثار الأزمة، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن التعافي سيكون على وتيرة بطيئة وأن يصل النمو الاقتصادي العالمي إلى 2ر5 بالمائة في العام 2010 م، كما أن البيئة السائدة لا تزال مليئة بتحديات جسيمة خصوصاً أن المؤسسات المالية تواجه تحديات إعادة بناء وهيكلة لرؤوس أموالها والانسحاب التدريجي من الدعم الحكومي، ويوصى مسؤولو المنظمات الدولية بالتزام أعلى درجات الحذر عند تنفيذ استراتيجيات الخروج من الأزمة، وضرورة الانتظار لتحقق الاستقرار الاقتصادي.

وعلى المستوى المحلي، عانت بلادنا كغيرها من البلدان من آثار هذه الأزمة بصورة مباشرة وغير مباشرة، وانعكست تلك الآثار على الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية متمثلة في الزيادة المتوقعة في عجز الحساب الجاري، وفي الميزان الكلي لميزان المدفوعات، والزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة، والناجمة بشكل أساسي عن الانخفاض الكبير في عائدات الصادرات النفطية بسبب الهبوط الكبير في أسعار النفط الخام، والانخفاض الحاد لكميات النفط المنتجة، إلى جانب تراجع الاستثمارات الخاصة وبالأخص الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى تأثر القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالعالم الخارجي مثل قطاعات السياحة والتجارة والنقل، الأمر الذي سينتج عنه تراجع في معدل النمو المستهدف لعام 2009 م في القطاعات غير النفطية.

وفي المقابل، كان من الجوانب الإيجابية للأزمة واستمرار الركود الاقتصادي العالمي، انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية والسلع الأساسية المستوردة، مما ساهم في انخفاض معدلات التضخم ووصولها إلى أرقام أحادية هذا العام بمتوسط متوقع 5ر8 بالمائة مقارنة بمعدل تضخم 10ر8 بالمائة نهاية العام الماضي 2008 م.

ولاحتواء تلك الآثار ومحاولة وقف تداعياتها على الاقتصاد الوطني والمؤسسات المالية، فقد اتبعت الحكومة والسلطات النقدية سياسات استهدفت الحفاظ على الاستقرار النقدي والمصرفي، وخاصة فيما يتعلق باستقرار أسعار الصرف وامتصاص فائض السيولة وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي وتخفيف تعرضه لتداعيات الأزمة من خلال إمداد القطاع المصرفي بحاجته من السيولة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، ومن خلال تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي، كما قامت السلطات النقدية بتعديلات هامة في سياساتها المرتبطة بأسعار الفائدة الأساس للسنة المالية 2010 وعلى فوائد الإقراض للقطاع الخاص استمراراً للسياسات الهادفة إلى حفز الاستثمار والمحافظة على الاستقرار النقدي وبالتالي الأسعار, والذي يُعد أحد أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي اللازم لخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من التفويض الممنوح لها من مجلسكم الموقر بإجراء تخفيضات في الإنفاق لتخفيف آثار تداعيات الأزمة المالية العالمية، حرصت الحكومة، ممثلة بوزارة المالية، على تنفيذ جميع الالتزامات المعتمدة في الموازنة لهذا العام، كما حرصت ومنذُ وقت مبكر على التسريع بوتيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية من خلال الارتباط بطلبات الإنفاق الاستثماري لكافة الجهات من بداية العام مقارنة بالأعوام الماضية، وذلك بهدف تفعيل الأنشطة الاقتصادية للقطاعات المختلفة في الاقتصاد، ولتخفيف تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع الخاص، وتعكس بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلي الموضحة تالياً تلك التطورات.

أسهمت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مع بداية ظهور الأزمة، رغم الظروف الاقتصادية الدولية غير المستقرة، في تحقيق الاقتصاد الوطني نتائج إيجابية خلال العام الماضي 2008 م، تمثلت في تحقيق معدل نمو بلغ 4ر66 بالمائة , كما تم تنفيذ موازنة العام الماضي 2008 م والوصول بعجز الموازنة إلى مستويات تقل كثيراً عن المستويات المخططة في الموازنة المعتمدة بحوالي 30 بالمائة ومن المتوقع استمرار هذه المؤشرات خلال العام الحالي، وأن يتم تحقيق نمو ايجابي مدعوم بدخول مشروع الغاز الطبيعي المسال مرحلة الإنتاج ، والمحافظة على مستويات النفقات الاستثمارية الحكومية والعامة،ومعدلات النمو الحقيقية في القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

وفيما يلي تلخيص للنتائج المحققة خلال الفترة الماضية والتوقعات للعام القادم :

- أظهرت البيانات الإحصائية المتاحة لمستوى أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2006 - 2008 م تحقيق مستوى أداء مقبول حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو متوسط 2ر4 بالمائة ، وكان للقطاعات الاقتصادية غير النفطية الدور الرئيسي في تحقيق النمو، حيث نمت خلال نفس الفترة بمعدل سنوي متوسط 8 بالمائة فيما تراجع الناتج المحلي الحقيقي لقطاع استخراج النفط خلال نفس الفترة بمعدل سنوي متوسطا 5ر8 بالمائة.

- أدى دخول الغاز الطبيعي مرحلة الإنتاج نهاية عام 2009 م إلى تحول معدل نمو قطاع استخراج النفط والغاز من سالب خلال الثلاث السنوات السابقة إلى موجب بنحو 7ر2 بالمائة إلى جانب تراجع معدل نمو القطاعات غير النفطية عام 2009 م عن مستواه خلال السنوات السابقة بسبب استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاعات الحقيقية في الاقتصاد، مما نتج عنه تراجع معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هذا العام إلى 5ر4 بالمائة , وكذا تراجع حجم المدخرات القومية عام 2009 مقارنة بما كانت عليه عام 2008 م، وهذا ما يفسر تراجع معدل نمو الاستثمارات العامة وبالتالي تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنفس العام.

- بلغ معدل التضخم خلال العامين 2007 م و 2008 م نحو 9ر7 بالمائة و8ر10 بالمائة على التوالي، ما عكس نفسه على مستويات الاستثمار والأرباح والدخول، أما عام 2009 م فيتوقع تراجع معدل التضخم إلى نحو5ر8 بالمائة نتيجة الانخفاض الملحوظ في أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية المستوردة.

- أدى التراجع الكبير في عائدات الصادرات النفطية وبنحو 75 بالمائة بسبب انخفاض كميات إنتاج النفط وتراجع أسعاره في السوق الدولية في عام 2009 م، مقارنة بمستوياتها في عام 2008م، إلى تحول فائض الميزان التجاري الذي تحقق خلال السنوات السابقة إلى عجز وذلك على الرغم من تراجع مدفوعات الواردات بسبب انخفاض قيمة الواردات بنحو 24 بالمائة وقد كان لذلك تأثير سلبي على موقف ميزان المدفوعات الذي تحول هو الآخر من فائض إلى عجز للسنة المالية 2010.

- يلاحظ أن مستويات استثمارات القطاع الخاص المحلي لا تعكس طموحات الحكومة في قيام القطاع الخاص بدوره الرئيسي في أخذ زمام المبادرة في قيادة عملية التنمية الاقتصادية، حيث إن هذه الاستثمارات لا تتجاوز نسبتها إلى إجمالي الاستثمارات 28 بالمائة عام 2008 م و 33 بالمائة عام 2009 م ما يعكس استمرار تدني دور القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية، وقد تزامن ذلك مع استمرار ارتفاع نسبة الاستثمارات الحكومية والعامة حيث بلغت 45 بالمائة عام 2008 م وحوالي 48 بالمائة عام 2009 م، ما يؤكد أهمية الاستثمارات العامة في تفعيل الأنشطة الاقتصادية، وقيادة عملية التنمية وتوفير فرص عمل جديدة.

- ومن الآثار غير المواتية للأزمة المالية العالمية تراجع حجم الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي من 1ر8 مليار دولار في نهاية عام 2008 م، إلى أدنى مستوياتها في شهر يوليو 2009 م عند حوالي 6ر8 مليار دولار، لتعاود التحسن نهاية الربع الثالث لتصل إلى حوالي 7ر2 مليار دولار مع قيام صندوق النقد الدولي بإضافة قيمة حصة الجمهورية اليمنية في تخصيصات حقوق السحب الخاصة التي نفذها الصندوق في شهر سبتمبر الماضي لكافة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، حيث بلغت حصة بلادنا حوالي 305 مليون دولار.

- بالنسبة لتطورات المالية العامة خلال العام الماضي 2008 م فقد سبق للحكومة عرض الحساب الختامي على مجلسكم، والذي يظهر تراجع نسبة العجز النقدي الصافي للموازنة العامة للدولة إلى 8ر3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعجز المقدر في الموازنة عند 14ر6 بالمائة ، أما بالنسبة للعام المالي الحالي، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الموارد العامة وخاصة خلال النصف الأول من العام، فقد أظهرت نتائج التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة للفترة يناير - سبتمبر 2009 م عجزاً فعلياً بمبلغ 335 مليار ريال، مقارنة بالعجز المقدر لنفس الفترة بمبلغ 320 مليار ريال أي بزيادة طفيفة عن العجز المخطط للفترة يناير - سبتمبر بحوالي 15 مليار ريال على الرغم من انخفاض الإيرادات الفعلية المحصلة عن الإيرادات المخططة في نفس الفترة بحوالي 127 مليار ريال.

- لاشك في أن أحداث فتنة الإرهاب والتخريب في أجزاء من محافظتي صعدة وعمران وكذا الإحداث في بعض مديريات المحافظات الجنوبية تلقي بظلالها السلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عامة وعلى الموازنة العامة وأولوياتها الإنمائية على وجه الخصوص.

وزير المالية لدى تلاوته البيان المالي :

الحكومة حرصت على أن تكون موازنات الدولة ملبية لاحتياجات وطموحات المجتمع

السلطات النقدية اتبعت سياسات استهدفت الحفاظ على الاستقرار النقدي والمصرفي

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أسهمت في تحقيق الاقتصاد الوطني نتائج إيجابية

مستويات استثمارات القطاع الخاص المحلي لا تعكس طموحات الحكومة ولم تتجاوز نسبة (33 ٪)

توقعات أداء الاقتصاد الكلي خلال عام 2010م:

1. النمو الاقتصادي:

تظهر التوقعات الاقتصادية لأداء الاقتصاد القومي خلال عام 2010 م تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو مرتفعاً يصل إلى نحو 2ر7 بالمائة ، متجاوزاً معدل النمو المتوقع في إطار نتائج عملية المراجعة النصف مرحلية للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر, وكذا توقعات مستوى أداء الاقتصاد الوطني في ظل التطورات المحلية والإقليمية والدولية وبالأخص استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وتظهر البيانات المتاحة أن العامل الرئيسي لارتفاع معدل النمو المتوقع للعام القادم هو الزيادة الكبيرة في حجم إنتاج الغاز الطبيعي المسال (LNG) والذي يتوقع أن يرتفع في 2010 م بما نسبته 458 بالمائة مقارنة بالعام الجاري، مما سيترتب عليه نمو الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز عام 2010 م ليصل إلى 20 بالمائة وذلك رغم تراجع إنتاج النفط الخام عام 2010 م، فيما يتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية من 2ر4 بالمائة عام 2009 إلى 7ر4 بالمائة عام 2010 م، وهذا يبرز الأثر الإيجابي لدخول قطاع الغاز الطبيعي مجال الإنتاج، ومساهمته في تعزيز النمو وتنويع مصادر الإنتاج والدخل بما يساهم في تطوير هيكل الاقتصاد الوطني.

2. التضخم:

تشير التوقعات الاقتصادية الكلية إلى أن الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية قد ساهمت في خفض معدلات نمو الطلب المحلي الكلي وبالأخص في الجانب الاستثماري ، حيث لم يتجاوز معدل نموه 1ر7 بالمائة عام 2009 م ويتوقع ارتفاعه عام 2010 م إلى 9ر8 بالمائة وذلك بسبب تراجع أسعار العديد من السلع المستوردة الهامة كالقمح والحديد والحليب والزيوت وغيرها خلال السنوات السابقة وثباتها خلال العام القادم، وهذا ما ترتب عليه انخفاض معدل التضخم لأسعار التجزئة من متوسط 8ر10 بالمائة عام 2008 م إلى متوسط 5ر8 بالمائة عام 2009 م ويتوقع عدم تجاوزه 6ر9 بالمائة عام 2010 م، وهذا ما سيساعد في الحد من آثار ارتفاع الأسعار على مستويات المعيشة وبالأخص على ذوي الدخل المحدود، وتوفير بيئة مناسبة لخفض أسعار الفائدة بما قد يشجع على زيادة الإقراض والاستثمار.

3. البطالة:

تظهر التوقعات الرسمية ثبات معدل البطالة عام 2010 م عند مستواه الحالي لعام 2009 م، وذلك استناداً إلى التوقعات بتسريع تنفيذ العديد من المشاريع الممولة خارجياً وتشغيل المنجز منها، هذا إلى جانب البدء بتنفيذ بعض مشاريع القطاع الخاص الخارجي، وجذب جزء من الاستثمارات الخارجية وبالأخص الاستثمارات القادمة من الدول الشقيقة المجاورة، والتي تبحث عن مجالات استثمار بديلة في المنطقة، في ضوء ما أفرزته الأزمة المالية العالمية من آثار سلبية على درجة الثقة في الاستثمار في الأسواق الدولية.

4. ميزان المدفوعات:

من المتوقع أن يؤدي دخول الغاز الطبيعي المسال(LNG) مجال التصدير خلال عام 2010 م إلى التخفيف من الآثار السلبية لتراجع عائدات الصادرات النفطية هذا إلى جانب محدودية نمو مدفوعات الواردات السلعية بسبب توقع ثبات أسعارها في السوق الدولية، وهذا ما سيترتب

←